

أى سر وراء مصرع الجنرال الدليمي؟

لا زالت الملاحظات والظروف الغامضة التي أحاطت بمصرع الجنرال الدليمي تثير العديد من التساؤلات والاستفسارات لدى الرأي العام الداخلي والخارجي على حد سواء .

ولمحاولة تجسيد هذه التساؤلات والاحاطة بها ، نعود لاستعراض شريط الاحداث والاشاعات التي رافقتها :

— في يوم ٢٥ يناير ١٩٨٣ ، أعلن رسميا عن مقتل الجنرال الدليمي خلال حادثة سير اصطدمت فيها سيارته مع شاحنة ، حسب البلاغ الرسمي الصادر عن الحكم .

— ومعلوم أن الدليمي قام قبيل هذه "الحادثة" بزيارة تفقدية لمواقع الجيش في كل من الداخلة والعيون وسمارة وبقية المناطق الجنوبية . وعلى اثر ذلك ، عرج على فرنسا ، حيث أجرى مقابلات صحفية أثارت انتباه الرأي العام ، خاصة بالنسبة للشكل الذي تم به ابراز شخصيته بشكل مبالغ فيه ، واستعمال بعض العبارات المثيرة من طرف المعلقين الصحافيين ، كمثل عبارة "جيش الدليمي" و"الرجل القوي" ، الخ... والمثير أيضا ، هو أن الدليمي ، خلال مقابلته مع التلفزة الفرنسية ، حاول من جديد تبرئة نفسه من عملية اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة ، وصرح أن هذا الاخير كان "رجلا وطنيا" وأن

فقدانه يعتبر "خسارة للمغرب كله" ... وهذه تعابير لم تصدر سابقا عن أية جهة من جهات الحكم، وبالأحرى عن جهة ساهمت وتورطت في عملية الاختطاف والاعتقال هذه ...

— والجدير بالذكر أن الصحافة أشارت، استنادا إلى مصادر مؤكدة، إلى اعتقال عدد من الضباط بحوالي ثمانية أيام قبل مصرع الدليمي، وأن هذه الاعتقالات امتدت يوم ٢٤ يناير، إلى رئيس الحرس الملكي ومجموعة أخرى من الضباط بمدينة مراكش، ومن بينهم قائد الدرك بالمدينة (صحيفة لوموند ليوم ١٩٨٣/٢/٨). كما راجت في الأوساط الشعبية المغربية اشاعات حول اعدام هؤلاء الضباط، وكذا العديد من زملائهم في مختلف المدن المغربية.

— كما أشارت صحيفة "لوموند" استنادا إلى شهود عيان، إلى تعرض سيارة الدليمي إلى عدة انفجارات تشبه انفجار قنابل يدوية، وأضافت الصحيفة أن الجيش قد وضع في حالة استنفار يوم وقوع "الحادثة" بالضبط، واليوم الذي تلاه كذلك.

— وتلاحظ نفس الصحيفة أن السلطات لم تسلم جثمان الدليمي لعائلته، وأن ابنه، الذي قدم إلى مدينة مراكش يوم وقوع الحادثة نفسه، لم يتمكن من رؤية الجثمان الذي وضع في نعش مقفول (٠)، كما تلاحظ أن مراسيم الدفن قد نظمت بكل استعجال، وانتهت كلها بمدينة الرباط، يوما واحدا بعد الوفاة.

— أما جريدة "الباييس" الأسبانية، فإنها أكدت من جهتها، وبشكل قاطع، على أن الجنرال الدليمي كان بصدد القيام بانقلاب عسكري فعلا، وأن الحكم هو الذي أقدم على تصفيته، بعد أن زودته المخابرات الأمريكية بالمعلومات اللازمة في الموضوع. كما أشارت إلى مساهمة "شخصيات سياسية مغربية" في المحاولة الانقلابية هذه.

— وهذا ما أكدته أحمد الرامي، وهو ضابط مرافق للجنرال أوفقي سابقا — حوكم بالاعدام غيابيا على أثر محاولة ١٦ غشت ١٩٧٢ — عندما أدلى بتصريح للتلفزة السويدية قال فيه أن "الدليمي كان يحضر لعمل عسكري ضد الملك"، وأنه أخبر الرامي بذلك عندما التقى به "السويد قبل شهرين" ... كما أكد له على أنه عازم على "محاكمة الملك" على حد تعبيره.

ولقد شكلت مجمل هذه المعطيات، المؤكدة منها والمحملة، تربة خصبة للاستنتاجات والتخمينات التي راجت وسط الرأي العام الداخلي والخارجي، وتناقلتها مختلف الصحف وأجهزة الاعلام العربية والاجنبية، والتي أجمعت كلها على التشكيك في وقوع مجرد "حادثة سير"، كما يدعي النظام، بل

أن الجنرال الدليمي لقي حتفه اثر عملية تصفية جسدية مدبرة من طرف النظام تحسبا لقيام الدليمي بمحاولة انقلابية كان يحضر لها منذ ما يقارب السنة.

وإذا كان الرأي العام يجمع على أن هذه المحاولة كانت مرتبطة بجهات اجنبية، فإن الأطروحات المتداولة تختلف فقط حول طبيعة هذه الجهات :

— فهناك من يذهب إلى القول بأنها كانت منسقة مع اليمين الفرنسي الذي لا يزال متواجدا بشكل قوى على رأس الأجهزة، وخاصة منها أجهزة المخابرات الفرنسية ذات العلاقات الحميمة والقديمة مع الجنرال الدليمي وأمثاله ممن ساهمت في تكوينهم وتأطيرهم.

ويقول أصحاب هذه الأطروحة أن المحاولة الانقلابية كانت تستهدف بالاساس، صيانة المصالح الرأسمالية الفرنسية في المغرب، والحد من التوغل والهيمنة الأمريكية ...

— وهناك من يقول أن المحاولة الانقلابية لم تكن بالضرورة موجهة ضد المصالح الأمريكية، بل أن طبيعة الحكم الجديد المرتقب كانت تؤهله للتوفيق في آن واحد، بين المصالح الفرنسية، وهي ذات طبيعة اقتصادية بالاساس، والهيمنة الأمريكية التي تسيطر على المقدرات الاستراتيجية للبلاد، وتسعى إلى تثبيت وتكريس حضورها العسكري الموجه استراتيجيا، ليس ضد الشعب المغربي وحسب، ولكن ضد المنطقة العربية وأفريقيا بأسرها، في حين أنها تضع المصالح الاقتصادية البحتة في مرتبة ثانوية، وبشكل لا يتناقض في شيء مع الأغراض الاقتصادية لحلفائها في فرنسا ...

ومهما يكن من أمر، فإن مجمل هذه الاستنتاجات، وإن اختلفت في صياغة الاهداف النهائية للمحاولة الانقلابية التي يتم الحديث عنها، فإنها تلنقي في نقطة جوهرية، وهي أنها كانت مرتبطة عضويا بالامبريالية العالمية والمصالح الاجنبية، وأن هدفها الحقيقي — لو أنها تمت فعلا — كان هو قطع الطريق على التغيير الجذري الذي تنبئ به الازمة الاقتصادية — الاجتماعية الخانقة التي تعيشها البلاد بموازاة مع تصاعد المد الجماهيري التقدمي، وعجز النظام الحالي عجزا مطبقا عن ايجاد أي متنفس لها، واستنفذ كل أوراقه في مواجهتها سواء عن طريق العنف والاكراه، أو بواسطة "اللاعيب" السياسية المفزوعة سلفا ...

ولعل طبيعة الشخصية المركزية في الموضوع — الجنرال الدليمي — ومسار تطورها عبر مختلف الأدوار التي لعبتها في مرحلة الاستقلال الشكلي كافية لتثبيت مثل هذه الخلاصة. فذاكرة الجماهير لا يمكنها أن تنسى الدور الاساسي

الذى أداه الدليمي، الى جانب الضباط المرتبطين أصلا بمصالح الاستعمار، في التآمر على جنود وضباط جيش التحرير، سواء في مرحلة التحضير لحله واجهاض نضاله التحرري، أو بالنسبة لملاحقة وتتبع وتصفية الجنود والضباط الوطنيين داخل الجيش أثناء حرب الصحراء وقبلها... كما أنها لا تنسى التقليل الجماعي للجماهير العزلاء في الريف سنة ١٩٥٨، والدار البيضاء سنة ١٩٦٥، والتعذيب الوحشي الذي تعرض له المئات من المناضلين التقدميين بأشراف أوفقيير والدليمي شخصيا... ويأتي اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة كمثال من بين الامثلة الواضحة عن هذه الجرائم الشنعاء التي ارتكبت في حق الشعب المغربي وأبنائه البررة.

وعن محاولة الدليمي تبرئة نفسه من المساهمة في هذا الاغتيال، علقت صحيفة "لوموند" مؤخرًا، قائلة: "الحقيقة أن الكولونيل الدليمي كان يقوم أمام ويعلم العالم أسرته، بمهمة انقاذ المظاهر فقط، لان الجنرال ديقول كان متيقنا من مسوءولية الجنرال أوفقيير في تحضير وتنفيذ عملية اغتيال المهدي بنبركة" (لوموند ١٩٨٣/١/٢٧).

وخلاصة القول أن مصرع الدليمي، والظروف الغامضة التي أحاطت به، واقتراه بمحاولة انقلابية تابعة للاجنبي، والشائعات التي راجت حول مساهمة "شخصيات سياسية مغربية" في هذه المحاولة... قد رافقه ولا شك، سر ما حول طبيعة هذا الاجنبي أو تلك "الشخصيات"، وهذا ما يمكن اعتباره ثانويا... أما الاساسي والثابت، والذي لا غبار عليه ولا سر فيه، فهو الموقف الصحيح من مثل هذه المحاولات، السابق منها واللاحق، والذي تعرضت له مجلة "الاختيار الثوري" بما فيه الكفاية في عددها الثاني لعام ١٩٨٢، تحت عنوان: "الانقلابية والخط الوطني الثوري".

ولن يفوتنا هنا أن نوكد من جديد على دقة وخطورة الظرف الذي يمر به النضال الوطني الثوري لجماهيرنا الشعبية، والمصاعب والمشاكل التي يواجهها، وكذلك الافخاخ والمناذف التي سوف لن تتوانى الامبريالية وعملاءها المحليون عن محاولة ايقاعه فيها. وهذا ما تنبأ له وحلله بعمق مقال "الاختيار الثوري" المذكور عندما أكد على أن: "الهدف من وراء ذلك هو تمتين وتدعيم ركائز النظام الحالي الذي برهن بالطموس عن استعدادة للتنفيذ العملي لكل الادوار السياسية والعسكرية التي طلبت منه (لبنان، الكونغو، زايير مرتين، بينين، العلاقة مع اسرائيل والتمهيد لكامب ديفيد...)، وفي نفس الوقت، الحيلولة دون المس بهياكل التبعية القائمة، ومنع أي تغيير جذري لها.

"وبهذا التوجه، فانها (أي الامبريالية) تعمل في آن واحد، على دعم النظام الحالي - بالمال والسلاح - من جهة، وتعمل من جهة ثانية، على تحضير بديل عسكري له، يتم اللجوء اليه في حالة ما اذا وصل ضعف النظام وعزلته - بفعل كفاح الجماهير - درجة من الخطورة تهدد مصالحها الاساسية. والمطلوب من هذا "البديل" أن يكون على شكل تغيير فوقي، دون المس بجوهر الهياكل المذكورة، في حين أن هدفه الثابت يبقى هو: احتواء المد الشعبي، والحيلولة دون بلوغه أهدافه الثورية، ومنع وضرب أي تطلع وطني حقيقي داخل الجيش نفسه"...

(...٠) "ان تحقيق التغيير الوطني الثوري، يقتضي الاعتماد على تنظيم الجماهير الشعبية، ومن ضمنها الجنود والضباط الوطنيين، وصقل وعيها الايديولوجي والسياسي، من خلال مسيرة نضالية تركز على العمل الجماهيري الواسع النطاق، والمتعدد الواجهات في اتجاه الفرز الايديولوجي والسياسي، وبلورة الاداة الثورية المتجذرة في وسط الجماهير" ("الاختيار الثوري" - العدد ٢ - ماي ١٩٨٢ - ص ٣٩ و٤١).

وبعبارة أخرى، فان المؤسسة العسكرية ليست مفصلة منعزلة عن المجتمع وما تدور فيه من صراعات، وما يشهده من تناقض أساسي تناحرى بين الاقلية الاقطاعية - البورجوازية، خادمة الامبريالية وعميلتها، والمنمتفعة من وجودها في نفس الوقت، وأوسع الجماهير الشعبية التي تعاني من الظلم والاستبداد والاستغلال الفاحش على يد نفس الاقلية وأسيادها الامبرياليين. فكان من الطبيعي اذن، نتيجة انعكاس هذا التناقض الصارخ داخل القوات المسلحة نفسها، أن نجد تصنيفا وصراعا طبقيًا داخل هذه القوات، ما بين قاعدتها الشعبية المضطهدة والمستغلة من جنود وضباط وطنيين من جهة، وفئة الضباط العملاء المرتشين، خدام الامبريالية والحكم، كما كان من الطبيعي أن نجد الامبريالية وعملائها تخطط وتدبر المؤامرات والدسائس للسيطرة والهيمنة على الجيش من أعلى - كما جرى في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا والوطن العربي - خاصة وأن هذه المؤسسة تعتبر، بحكم نمط تنظيمها وقوة سلاحها، مصدرا أساسيا "للسلطة المستقبلية". وهذه المؤامرات لا تستهدف ضرب المد الجماهيري بشكل عام، واجهاضه والحيلولة دون تجذره وتعمقه وحسب، لكنها موجهة أيضا، بنفس المنطق ومن أجل نفس الاهداف الرجعية، ضد الجنود والضباط الوطنيين والقاعدة الواسعة للجيش.

ومن ثم يكتسب الطرح الوطني الثوري بالنسبة لهذه المسألة، كل أهميته

وصحته، عندما يحذر من المحاولات الانقلابية الفوقية المغشوشة التي تستهدف
إيهام الشعب بالتغيير وحتى الثورة، في حين أنها لن تعمل سوى على حفظ
مصالح الأجانب الى مدى أبعد... كما يدعو الخط الوطني الثوري الى تحالف كل
الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وجنود وضباط وطنيين ومثقفين ثوريين، الى
رصف صفوفهم وفقا لنفس القناعات الايديولوجية والسياسية، وتكتيل نضالاتهم
العامة من أجل انجاز الثورة الوطنية الحقة، واستئصال جذور الهياكل القطاعية
والاستعمارية من بلادنا وانهاء هيمنة الامبريالية وعملائها المحليين كيما كانت
مواقعهم، داخل الجيش أو خارجه، أى صياغة أهداف النضال الوطني الثوري
المناهض للاستعمار والامبريالية وعملتهما الطبقة القطاعية الرأسمالية، ايا كانت
مواقعها.

هذا موقفنا الثابت من مسألة التغيير الجذرى ببلادنا، وهذا ما تمتحنه
الوقائع والاحداث والممارسة المعاشة، ليس بالنسبة لتجربة نضال شعبنا الخاصة،
لكن بالنسبة لتجارب سائر الشعوب، الناجحة منها أو المجهضة... .

